

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

التاريخ: 5 مايو/أيار 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/6-B/1

مسائل المالية والميزانية

لاتخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)

مشروع القرار*

إنّ المجلس، وقد نظر في تحديث خطة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للإدارة للفترة 2025 – 2027،
(WFP/EB.A/2025/6-B/1):

- (أ) يحيط علماً بانخفاض توقعات المساهمات لعام 2025 من مبلغ 8 مليارات دولار أمريكي المبّغ عنه في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2025-2027 (WFP/EB.2/2024/5-A/1/Rev.1) إلى مبلغ 6.4 مليار دولار أمريكي، ويشير إلى الفقرة (5) من قرار المجلس 2024/EB.2/2 حيث وافق على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل أي عجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من المساهمات والاعتماد الخاص بدعم البرامج والإدارة لعام 2025؛
- (ب) يحيط علماً بالاحتياجات التشغيلية المتوقعة البالغة 19.1 مليار دولار أمريكي اعتباراً من 9 أبريل/نيسان 2025، وبخطة التنفيذ المؤقتة المحدثة البالغة 9.6 مليار دولار أمريكي؛
- (ج) يحيط علماً بتدابير تحقيق الوفورات في التكاليف التي طبقتها المديرية التنفيذية بغرض خفض الاعتماد الخاص بدعم البرامج والإدارة البالغ 480 مليون دولار أمريكي لعام 2025 بنسبة تصل إلى 10 في المائة، بما يتوافق مع الفقرة (4) من قرار المجلس 2024/EB.2/2، بالنظر إلى انخفاض توقعات المساهمات، وكذلك التدابير الإضافية لتحقيق الوفورات في التكاليف التي تطبقها المديرية التنفيذية لمواءمة نفقات عام 2026 مع التمويل المتوقع، ويطلب إلى المديرية التنفيذية أن تبقي المجلس على علم بأخر المستجدات بانتظام؛

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة W. Bigham

مديرة

دائرة التخطيط والميزنة، والإبلاغ المؤسسية

بريد إلكتروني: wendy.bigham@wfp.org

السيد R. van der Zee

رئيس الشؤون المالية

بريد إلكتروني: robert.vanderzee@wfp.org

(د) يوافق على تخصيص الجزء غير المخصص من الصندوق العام بمبلغ إجمالي قدره 150 مليون دولار أمريكي، على النحو التالي:

(1) 40 مليون دولار أمريكي لشبكة الأمان الخاصة بالمكاتب القطرية لدعم المكاتب القطرية في مرحلة انتقالها إلى مستويات مخفضة من تدبير الموارد؛

(2) 40 مليون دولار أمريكي للتكاليف المرتبطة بإدارة وتحقيق استقرار القوة العاملة لمواءمتها مع انخفاض التمويل؛

(3) 70 مليون دولار أمريكي لضخ رأس مال لمرة واحدة لخطة التأمين الذاتي لتغطية الخسائر المرتبطة بالحرب؛

(هـ) يحيط علماً بالتقدم المحرز في عملية إعادة التنظيم الداخلي للبرنامج.

الأرقام الرئيسية مقارنة بخطة الإدارة الأصلية للفترة 2025-2027

توقعات المساهمات لعام 2025

التقاط الرئيسية	توقعات المساهمات المحدثة	توقعات المساهمات الأصلية
✓ تعكس مستويات توقعات المساهمات المحدثة اتجاه التمويل الحالي على نطاق القطاع الإنمائي والإنساني عالمياً. ويعزى الانخفاض إلى الحيز المالي المحدود، والتغيرات في السياسات، وعدم اليقين الاقتصادي في البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المانحة على نطاق أوسع.	6.4 مليار دولار أمريكي ▼ 20%	8 مليارات دولار أمريكي

المتطلبات التشغيلية مقابل خطة التنفيذ

التقاط الرئيسية	الأرقام المحدثة (دولار أمريكي)	الأرقام الأصلية (دولار أمريكي)
✓ يعزى ارتفاع المتطلبات التشغيلية في المقام الأول إلى تصاعد النزاعات في دولة فلسطين والسودان ✓ يشكل مجال التركيز المتعلق بالاستجابة للأزمات 75 في المائة من خطة التنفيذ المتوقعة ✓ تعكس خطة التنفيذ المؤقتة المتوقعة مستوى أعلى من أرصدة الصناديق المرحلة الذي تأثر بانخفاض توقعات المساهمات.	19.1 مليار متطلبات تشغيلية ▲ 13% 9.6 مليار خطة التنفيذ ▲ 9%	16.9 مليار متطلبات تشغيلية 8.8 مليارات خطة التنفيذ

ميزانية دعم البرامج والإدارة

التقاط الرئيسية	خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة المحدثة	ميزانية دعم البرامج والإدارة الأصلية
✓ تمت معايرة دعم البرامج والإدارة نحو المستوى الأدنى من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقعة. ✓ تُنفذ تدابير احتواء التكاليف على نطاق المنظمة ✓ تم الإعلان عن تدابير احتواء محددة لما يلي: التوظيف، والسفر، وحلقات العمل والأحداث، والتدريب، وتجديد المرافق وتوسيعها، وشراء السلع والخدمات الأخرى التي ليست ذات أهمية حاسمة للمهام.	432 مليون دولار أمريكي ▼ 10% استجابة لتوقعات المساهمات المنخفضة، وافقت المديرية التنفيذية على تدابير احتواء التكاليف لخفض نفقات دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة، على النحو المصرح به في تفويض السلطة الذي مُنح في خطة الإدارة لعام 2025	480 مليون دولار أمريكي تمت الموافقة عليها على أساس توقع مساهمات بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي

الاستخدام المقترح للجزء غير المخصص من الصندوق العام

تجديد موارد شركة التأمين الاحتكارية	تكاليف إدارة القوة العاملة	شبكة أمان المكاتب القطرية
70 مليون دولار أمريكي ✓ يقترح البرنامج تخصيص 70 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتجديد موارد شركة التأمين الاحتكارية من أجل تغطية خسائر السلع المرتبطة بالحروب بما يضمن ملائمتها المالية وقدرتها على دعم العمليات الحاسمة للبرنامج في البيئات المتقلبة.	40 مليون دولار أمريكي ✓ يقترح البرنامج تخصيص 40 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لإدارة تكاليف المقر العالمي في ما يتعلق بمواصلة القوة العاملة وتحقيق استقرارها بالنظر إلى انخفاض التمويل.	40 مليون دولار أمريكي ✓ يقترح البرنامج تخصيص 40 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لشبكة أمان المكاتب القطرية من أجل دعم انتقال المكاتب القطرية نحو مستويات أقل من الموارد، بما في ذلك تكاليف مواصلة القوة العاملة في المكاتب القطرية.

مقدمة

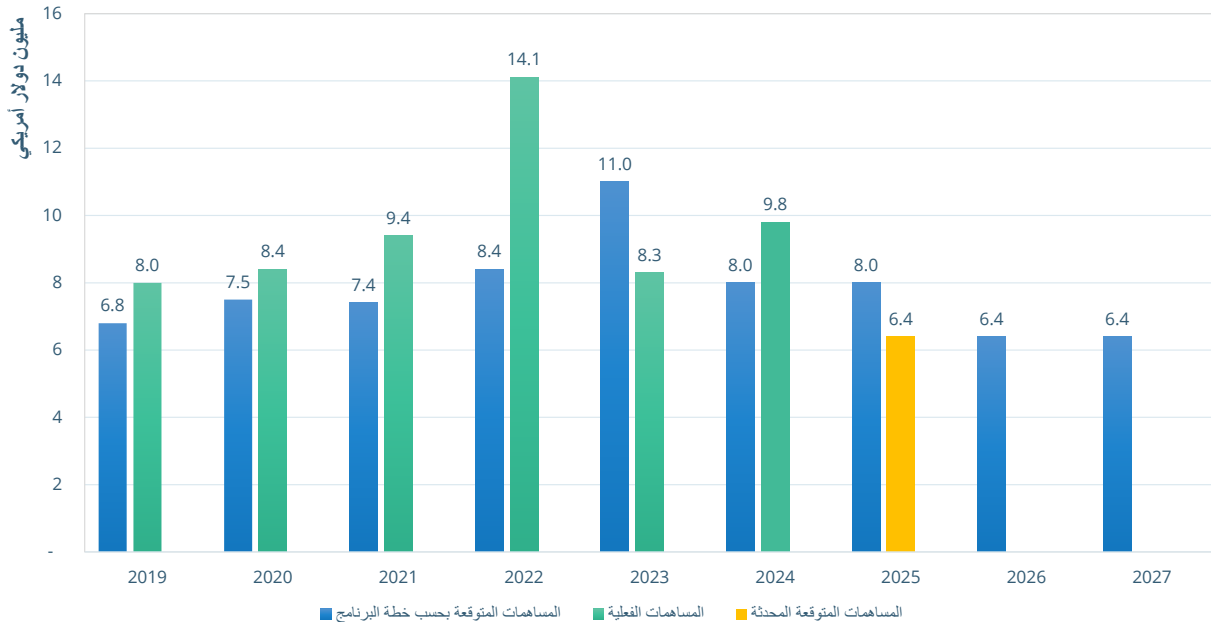
1- وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2024 على خطة البرنامج للإدارة (2025-2027). وتمثل هذه الوثيقة التحديث الأول لتلك الخطة. وهي تقدم تحديثًا بشأن توقعات المساهمات، والمتطلبات التشغيلية، وخطة التنفيذ لعام 2025. كما تعرض التقدم المحرز في عملية إعادة التنظيم الجارية التي يقوم بها البرنامج والتدابير اللازمة لاحتواء التكاليف في ميزانية دعم البرامج والإدارة في ضوء انخفاض المساهمات. وتقترح الوثيقة استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام لمواصلة شبكة الأمان الخاصة بالمكاتب القطرية، وتغطية التكاليف المرتبطة بإدارة القوة العاملة، وتجديد موارد صندوق التأمين الاحتكاري.

1- سياق التمويل وافتراضات تدبير الموارد

2- تبلغ التوقعات العالمية المنقحة للبرنامج لعام 2025 في الوقت الحالي 6.4 مليار دولار أمريكي – 1.6 مليار دولار أمريكي، أو 20 في المائة، أقل من الثمانية مليارات دولار أمريكي المتوقعة في خطة الإدارة للفترة 2025-2027. ويعكس هذا الانخفاض اتجاه انخفاض التمويل على نطاق القطاع الإنمائي والإنساني عالمياً، والتخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية، ولا سيما من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بسبب الحيز المالي المحدود، والتغييرات في السياسات، واستمرار عدم اليقين الاقتصادي في البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المانحة بشكل أوسع نطاقاً.

3- واستجابة لتزايد مستويات الجوع الحاد، وبغية الحفاظ على الثقة والمصداقية، يعمل البرنامج على زيادة وتعزيز الدعوة مع الشركاء من خلال تبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالاحتياجات – بما في ذلك من خلال تقرير *الأفاق العالمية السنوي* – والمخاطر وتدابير التخفيف من المخاطر، بشكل مستمر وفي الوقت المناسب وبانتظام.

الشكل 1: التوقعات العالمية مقابل المساهمات الفعلية والمتوقعة، 2019-2025*



*الأرقام المتعلقة بالسنوات 2025 فصاعداً هي مجرد توقعات.

4- واستجابة لبيئة التمويل المتغيرة، ينفذ البرنامج نهجاً شاملاً لتدبير الموارد يهدف إلى حماية قاعدة التمويل الخاصة به وتوسيع نطاقها وتنويعها.

5- ولا تزال الجهات المانحة التقليدية تمثل أولوية، حيث يعمل البرنامج على حماية وتعميق العلاقات مع الجهات المانحة هذه وزيادة الدعم الذي يحصل عليه من تلك التي تعمل على زيادة ميزانياتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يزال البرنامج

ملتزمًا بالسعي إلى إيجاد فرص تمويل جديدة، وهو يعمل على توحيد الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك في استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، مما يعزز رويته الطويلة الأجل بشأن التمويل والنمو المستدامين.

6- وتعطي استراتيجية تعبئة الموارد الأولوية لتنويع الجهات المانحة، وزيادة العمل مع البلدان المستفيدة من البرامج، والشراكات التكميلية مع المؤسسات المالية الدولية، وتوسيع نطاق جمع الأموال من القطاع الخاص – ولا سيما من خلال جمع الأموال من الأفراد والقنوات الرقمية – الذي يعد الآن واحداً من أكبر خمسة مصادر للتمويل المقدم من الجهات المانحة للبرنامج.

7- يعمل البرنامج على توسيع نطاق جهوده الرامية إلى الوصول إلى الصناديق المتعددة الأطراف والصناديق الرأسية، وتوسيع نطاق الشراكات بحيث تتجاوز دورها التقليدي كمصادر للتمويل الإنساني، وتحديد موضع خبراته التقنية في ما يتعلق بآليات التمويل الناشئة. كما يترأى العمل مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي، مما يتيح فرصاً جديدة من خلال التمويل المختلط والتمويل المشترك.

8- ويعد البرنامج رانداً في مجال الابتكار، الذي سيظل الدعامة الأساسية لشراكاته – العامة والخاصة – استناداً إلى النظام الإيكولوجي القائم والخبرات التي اكتسبت خلال السنوات العشر الماضية، بما في ذلك من خلال مسرّع الابتكار ومراكز الابتكار الإقليمية. ومن خلال توسيع نطاق التكنولوجيات المتقدمة وحلول التمويل المبتكرة، يعمل البرنامج على تعزيز الحصائل الإنسانية والإنمائية على حد سواء.

9- وسيواصل البرنامج الدعوة إلى زيادة التمويل الإنساني الذي يمكن التنبؤ به والمرن، في حين يساهم في الجهود التي تقودها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهدف ضمان وصول المساعدات إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً وتعزيز التعاون مع الشركاء التشغيليين الرئيسيين.

10- ومن خلال الشراكات الاستراتيجية والمبتكرة، وآليات التمويل الموسعة، والنهج المتكامل إزاء تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، يركز البرنامج على الحفاظ على العمليات المنفذة للحياة مع تعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي الطويل الأمد لدى الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم.

2- السياق البرامجي: المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ

11- تتكشف الأزمات الإنسانية وسط تزايد عدم الاستقرار وتصادم النزاعات والصدمات المرتبطة بالطقس والانكماش الاقتصادي، مما يجعل ملايين الأشخاص بحاجة إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، يعاني البرنامج وشركاؤه من عجز حاد في التمويل، مما يجبرهم على اتخاذ قرارات صعبة. وبالنظر إلى آفاق تدبير الموارد، يتعين على البرنامج العمل مع شركائه لإعادة تحديد النهج الإنسانية والإنمائية إلى جانب العمل بشكل استباقي مع الجهات المانحة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنسانيين الآخرين للدعوة إلى الحفاظ على المساعدة الحيوية.

12- وإزاء هذه الخلفية، قام البرنامج بتحديث متطلباته التشغيلية المتوقعة وخطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025 بالاستناد إلى التوجيهات الصادرة حديثاً بشأن تعزيز نهج البرنامج إزاء تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية ووضع الميزانيات.

1-2 المتطلبات التشغيلية المتوقعة¹ وخطة التنفيذ المؤقتة المحدثة

الجدول 1-2: المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المبالغ الإجمالية لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)		
تحديث خطة الإدارة 2027 - 2025	خطة الإدارة 2027 - 2025	
19 145	16 890	المتطلبات التشغيلية المتوقعة/الموافق عليها
9 632	8 800	خطة التنفيذ المؤقتة/المحدثة

¹ المتطلبات التشغيلية للخطط الاستراتيجية القطرية التي تمت الموافقة عليها اعتباراً من 9 أبريل/نيسان 2025.

- 13- واعتباراً من 9 أبريل/نيسان 2025، بلغت المتطلبات التشغيلية الموافق عليها 19.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 16.9 مليار دولار أمريكي المقدر في خطة الإدارة للفترة 2025-2027. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى تصاعد النزاع في دولة فلسطين والسودان، مما أدى إلى زيادة متطلبات الميزانية لاستجابات البرنامج.
- 14- وفي حين يستمر تعميم التوجيهات المتعلقة بتصميم برامج واقعية وعالية الجودة على المكاتب القطرية، من المتوقع أن تنخفض المتطلبات التشغيلية المتوقعة بالتزامن مع تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين الميزانيات وإمكانات البرنامج وقدراته وموارده المتاحة.
- 15- وتوقعت خطة الإدارة للفترة 2025-2027 أن تبلغ خطة التنفيذ المؤقتة 8.8 مليار دولار أمريكي لدعم 98 مليون شخص. واستندت خطة التنفيذ المؤقتة إلى توقعات المساهمات العالمية البالغة 8 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى صافي استخدام الأرصدة المرحلة والإيرادات من تقديم الخدمات. وفي أعقاب الموافقة على الخطة في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أعدت المكاتب القطرية خطط التنفيذ السنوية الخاصة بها للعام، والتي بلغ مجموعها 11.4 مليار دولار أمريكي. وكانت الزيادة مدفوعة إلى حد كبير بأرصدة الصناديق المرحلة التي كانت أعلى من المتوقع، وذلك بسبب زيادة المساهمات التي تم الحصول عليها في النصف الثاني من عام 2024 مما يسمح بزيادة استخدام الأرصدة المرحلة في عام 2025.
- 16- عقب إعداد المكاتب القطرية لخطط التنفيذ السنوية الخاصة بها، انخفضت توقعات المساهمات العالمية بنسبة 20 في المائة، لتصل إلى 6.4 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، تقوم جميع المكاتب القطرية حالياً بتنقيح خطط التنفيذ الخاصة بها لعام 2025؛ وأكد 70 في المائة من المكاتب القطرية أنه سيتم تعديل خطط التنفيذ باتجاه النزول، مما يمثل انخفاضاً إجمالياً قدره 1.8 مليار دولار أمريكي. وعندما يراعى ارتفاع مستوى أرصدة الصناديق المرحلة وانخفاض توقعات المساهمات، فإن خطة التنفيذ المحدثة تبلغ 9.6 مليار دولار أمريكي لمساعدة 98 مليون شخص. 2 وتستند الفقرات والجدول التالية إلى خطة التنفيذ المحدثة هذه.
- 17- وتشكل أكبر عشر عمليات للبرنامج 57 في المائة، أو 5.5 مليار دولار أمريكي، من خطة التنفيذ المحدثة البالغة 9.6 مليار دولار أمريكي. وتتمثل محركات معظم الاستجابات التشغيلية للبرنامج في انتشار النزاعات، ولا سيما في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا – إلى جانب عوامل الإجهاد المرتبطة بالطقس وعوامل الإجهاد الاقتصادية.

الجدول 2-2: المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المحدثة العمليات الأكبر حجماً لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)		
تحديث خطة الإدارة 2027-2025		
خطة التنفيذ المحدثة	المتطلبات التشغيلية	
777	1 546	دولة فلسطين
763	1 542	السودان
676	898	جنوب السودان
674	1 420	أفغانستان
480	1 592	اليمن
460	1 059	جمهورية الكونغو الديمقراطية
458	887	لبنان
409	712	إثيوبيا
395	767	أوكرانيا
380	821	الصومال

² يخطط البرنامج للوصول إلى عدد الأشخاص نفسه تقريباً على النحو الموضح في خطة الإدارة للفترة 2025 – 2027، ولكن بمستويات مساعدة أعلى للشخص الواحد.

الجدول 2-2: المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المحدثة العمليات الأكبر حجماً لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)		
تحديث خطة الإدارة 2027-2025		
خطة التنفيذ المحدثة	المتطلبات التشغيلية	
5 471	11 244	أكبر عشر عمليات*
4 161	7 901	جميع العمليات الأخرى
9 632	19 145	المجموع

*وفقاً لخطة التنفيذ المحدثة.

2-2 تحليل خطة التنفيذ المحدثة

الجدول 3-2: خطة التنفيذ بحسب مجال التركيز لعام 2025				
تحديث خطة الإدارة للفترة 2027-2025 خطة التنفيذ المحدثة		خطة الإدارة للفترة 2027-2025 خطة التنفيذ المؤقتة		مجال التركيز
(%)	(مليون دولار أمريكي)	(%)	(مليون دولار أمريكي)	
75	7 254	77	6 760	الاستجابة للأزمات
20	1 938	20	1 742	بناء القدرة على الصمود
5	440	3	298	الأسباب الجذرية
100	9 632	100	8 800	المجموع

18- في الجدول 3-2، يظهر تحليل خطة التنفيذ المحدثة لعام 2025 انخفاضاً طفيفاً في حصة الخطة المخصصة لمجال التركيز المتعلق بالاستجابة للأزمات. ونظراً للانخفاض الذي شهدته توقعات التمويل، اضطرت المكاتب القطرية إلى تقليص بعض أنشطتها في مجال الاستجابة للأزمات، في حين ازداد عدد من الأنشطة التي تركز على القدرة على الصمود والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي بشكل طفيف بسبب الطابع الطويل الأجل لتلك الأنشطة والتزامات التمويل المتعلقة بها.

الجدول 4-2: خطة التنفيذ بحسب طريقة التحويل لعام 2025				
تحديث خطة الإدارة للفترة 2027-2025 خطة التنفيذ المحدثة		خطة الإدارة للفترة 2027-2025 خطة التنفيذ المؤقتة		التحويلات والتكاليف المرتبطة بها
(%)	(مليون دولار أمريكي)	(%)	(مليون دولار أمريكي)	
47	3 623	52	3 750	الأغذية
36	2 768	33	2 331	التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع
10	719	7	496	تعزيز القدرات
7	561	8	586	تقديم الخدمات
100	7 672	100	7 163	إجمالي تكاليف التحويلات
	801		658	تكاليف التنفيذ
	582		460	تكاليف الدعم المباشرة
	9 055		8 281	إجمالي التكاليف المباشرة
	577		519	تكاليف الدعم غير المباشرة*
	9 632		8 800	المجموع

* أدرجت تكاليف الدعم غير المباشرة في الجدول لتوضيح التكلفة الإجمالية لخطة التنفيذ تماشياً مع مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف.

19- وكما هو مبين في الجدول 2-4، لا تزال تحويلات الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع طرائق التحويل الرئيسية في خطة التنفيذ المحدثة. ومن المتوقع أن تشكل الأغذية 47 في المائة من تكاليف التحويلات الإجمالية، حيث انخفضت من نسبة 52 في المائة في الخطة المؤقتة. وزادت حصة التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع بنسبة 3 نقاط مئوية، لتصل إلى 36 في المائة، حيث تعكس عددا من العمليات الكبرى التي يضطلع بها البرنامج، مثل تلك التي في لبنان، ودولة فلسطين والسودان والجمهورية العربية السورية، زيادات في التحويلات القائمة على النقد كنسبة من تكاليف التحويلات، في حين تستمر المخاطر الأمنية وتحديات الوصول التي تواجه عمليات توزيع الأغذية العينية في فترة تشهد تصاعدا في النزاعات. وارتفعت حصة أنشطة تعزيز القدرات بثلاث نقاط مئوية لتصل إلى 10 في المائة، حيث تم الحفاظ على التزامات المكاتب القطرية تجاه الحكومات المضيفة، على الرغم من التخفيض العام في الأنشطة التشغيلية.

20- ومقارنة بالزيادة الإجمالية بنسبة 9 في المائة، تعكس خطة التنفيذ المحدثة زيادات ملحوظة في تكاليف التنفيذ، حيث ارتفعت بنسبة 22 في المائة لتصل إلى 801 مليون دولار أمريكي، وفي تكاليف الدعم المباشرة، التي ارتفعت بنسبة 26 في المائة لتصل إلى 582 مليون دولار أمريكي. وتتبع هذه الزيادات الاتجاهات التي شهدتها النفقات الفعلية في عام 2024، حيث ارتفعت تكاليف التنفيذ لتصل إلى 707 ملايين دولار أمريكي ووصلت تكاليف الدعم المباشرة إلى 519 مليون دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى العمليات في المناطق الكبيرة المتأثرة بالنزاعات. وبالنظر إلى أن كلتا فئتي التكاليف تشتملان حصصا كبيرة من التكاليف الثابتة وشبه الثابتة، فإنهما أقل استجابة للتوقعات المتغيرة مقارنة بتكاليف التحويلات، وبالتالي فإن تعديلها يستغرق وقتا. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من انخفاض الموارد، فإن هذه التكاليف تعد ذات أهمية حاسمة للحفاظ على جودة البرامج وتمكين المكاتب القطرية من الوفاء بمعايير الضمان والمساءلة الأساسية.

3- دعم البرامج وتسيير الأعمال

1-3 "مقر عالمي" واحد متكامل

21- في أغسطس/آب 2023، أطلقت المديرية التنفيذية استعراضا داخليا للهيكل التنظيمي للبرنامج على ثلاث مراحل. وأنجزت المرحلتان الأوليان. وانصب تركيزهما على مقر البرنامج ونتج عنهما إلغاء إحدى الإدارات ومنصب مساعد المديرية التنفيذية التابع لها، وخفض عدد الشعب التي يرأسها مديرون، من 31 إلى 23 شعبة.

22- وستنفذ المرحلة الثالثة للاستعراض في عام 2025 ويتمثل الغرض منها في تمكين المكاتب القطرية ودعمها من مقر عالمي واحد. ويعمل البرنامج على تكيف مكاتبه الإقليمية للعمل لتكون بمثابة امتداد لفريقه في المقر العالمي في روما، والانتقال من ثلاثة مستويات للإدارة إلى مستويين – حيث يقوم مقر عالمي واحد بدعم المكاتب القطرية على النحو المبين في الشكل 2.

الشكل 2: نموذج المقر العالمي الواحد



23- ستُنفذ التغييرات من خلال خمسة مسارات عمل مترابطة:

- (أ) توضيح وتعزيز أوجه مساءلة القادة الرئيسيين في إطار المساءلة الإدارية.
 - (ب) تعزيز التنسيق الاستراتيجي: ستوفر آليات التنسيق الاستراتيجية والمتعددة الوظائف نهجا منظما يضمن المواءمة والتعاون داخل المقر العالمي وفي ما بين المقر العالمي والمكاتب القطرية.
 - (ج) تعزيز حوكمة حالات الطوارئ وبروتوكولاتها وإدارتها وتنسيقها لتوفير قيادة أكثر سرعة واستجابة في حالات الطوارئ.
 - (د) توحيد الوظائف في أفرقة عالمية مسؤولة عن ضمان حصول المكاتب القطرية على الدعم الذي تحتاجه، عندما تحتاج إليه.
 - (هـ) ضمان أن يوائم نموذج التمويل للمقر العالمي مخصصات الموارد مع الفرق الوظيفية العالمية اللازمة لدعم المكاتب القطرية وتنفيذها للخطط الاستراتيجية القطرية، وأن يتسم النموذج بالكفاءة والشفافية والاستدامة.
- 24- وقد أنجز مسار العمل الأول، المتعلق بتوضيح وتعزيز أوجه مساءلة الإدارة، خلال الربع الأول من عام 2025 وهو يشكل حجر الزاوية لتنفيذ مسارات العمل الأخرى. ويوضح الشكل 3 الجدول الزمني للتنفيذ.

الشكل 3: الجدول الزمني لتنفيذ نموذج المقر العالمي الواحد في عام 2025



25- اعتمد إطار مساءلة الإدارة في مارس/آذار 2025، وستدخل أوجه المساءلة الجديدة الخاصة بالقيادة حيز التنفيذ في 1 مايو/أيار 2025، إلى جانب إدماج المكاتب الإقليمية والمقر في مقر عالمي واحد، وإعادة الهيكلة الداخلية اللازمة تماشيا مع إطار مساءلة الإدارة.

26- سيؤدي اعتماد هيكل جديد في مايو/أيار 2025 إلى انتقال أوجه المساءلة والوظائف من المكاتب الإقليمية إلى إدارات المقر العالمي. ونظرا لتوقيت إعادة الهيكلة، والتعقيدات التقنية لنقل الميزانيات من المكاتب الإقليمية إلى مستوى الوظيفة، في عام 2025 سيستمر الإبلاغ عن الميزانيات واستخدام الميزانيات الخاصة بالمكاتب الإقليمية لكل مكتب.

27- وحيث إن عملية التخطيط لميزانية عام 2026 قد بدأت بالفعل، فإن القادة الموظفين مسؤولون عن إعداد الميزانيات الخاصة بوظائفهم الموحدة اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2026 فصاعدا. وستتواءم الميزانية المقدمة في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2026-2028 بشكل تام مع إدماج الوظائف الناتج عن عملية إعادة الهيكلة التنظيمية.

2-3 احتواء تكاليف دعم البرامج والإدارة

28- استندت ميزانية دعم البرامج والإدارة التي تمت الموافقة عليها لعام 2025 والبالغة 480 مليون دولار أمريكي إلى توقعات المساهمات التي من المقدّر أن تبلغ 8 مليارات دولار أمريكي. وتضمنت الموافقة تفويض المديرية التنفيذية سلطة خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 10 في المائة استجابة لانخفاض توقعات التمويل. وبالنظر إلى توقعات المساهمات المنقحة البالغة 6.4 مليار دولار أمريكي، والتزام البرنامج بفعالية التكلفة، وافقت المديرية التنفيذية في فبراير/شباط 2025 على جهود احتواء التكاليف لخفض نفقات دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة. وأعلن عن تدابير محددة لاحتواء التكاليف في ما يتعلق بالتوظيف، والسفر وحلقات العمل والأحداث، والتدريب، وتجديد المرافق وتوسيعها، وشراء السلع والخدمات الأخرى التي ليست ذات أهمية حاسمة للمهام.

29- وأجريت تخفيضات في مخصصات الميزانية على نطاق المقر العالمي، مما أثر على جميع الشعب والمكاتب الإقليمية والمكاتب العالمية. وبغية التقليل إلى أدنى حد من الأثر على عمليات الخطوط الأمامية، اقتصر تخفيضات في تمويل دعم البرامج والإدارة المتعلقة بالمكاتب القطرية على الجزء غير المخصص من الميزانية. كما تم إعفاء بعض خطوط الميزانية من التخفيضات، بما فيها تلك المتعلقة بالتكاليف الثابتة مثل تكاليف تشغيل المرافق والمدفوعات للأنشطة الممولة بشكل مشترك من الأمم المتحدة كجزء من الاعتمادات المركزية.

30- أظهر استعراض متطلبات التمويل السنوية لاستحقاقات ما بعد الخدمة أن نسبة التمويل البالغة 133 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 كانت مرتفعة بما يكفي للسماح بتخفيض معدل التمويل في عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، كانت الزيادة في الرواتب المعتمدة لموظفي فئة الخدمات العامة في روما، التي أعلن عنها في أواخر عام 2024، أدنى من المتوقع. وأدى هذان العاملان إلى تنقيح معدلات تكلفة الوظائف القياسية المستخدمة لجميع الموظفين الدوليين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر، واستحقاقات ما بعد الخدمة المطبقة على جميع الموظفين المحليين، لتصبح هذه المعدلات أقل.

31- ويعكس الجدول 1-3 ميزانية دعم البرامج والإدارة الموافق عليها وخطة الاستخدام بحسب المستوى التنظيمي والإدارة، مع مراعاة التخفيضات في تكاليف الموظفين وجهود احتواء التكاليف.

الجدول 1-3: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي والإدارة (مليون دولار أمريكي)			
الإدارات	الميزانية الأصلية لعام 2025	خطة الاستخدام لعام 2025	النسبة المئوية المتوقعة للتغيير
المكاتب القطرية	60.3	53.5	11
المكاتب الإقليمية	95.2	86.6	9
المقر	287.4	256.3	11
مكاتب المديرية التنفيذية ورئيس الديوان	86.0	76.8	11
نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات	20.1	18.2	9
إدارة الشراكات والابتكار	40.6	36.3	11
إدارة العمليات البرامجية	63.8	57.1	10
إدارة مكان العمل والتسيير	77.0	67.9	12
الاعتمادات المركزية	37.0	35.6	4
المجموع	480.0	432.0	10

32- بالإضافة إلى العوامل المذكورة في الفقرة 28، تتباين الوفورات الموضحة في الفقرة 30 بحسب فئة الموظفين، وبالتالي فإن الأثر متفاوت على نطاق البرنامج، حيث إن الكيانات التنظيمية التي تظهر أكبر تخفيضات في الميزانية تستفيد أكثر من غيرها من معدلات تكاليف الموظفين المخفضة على مدار العام.

33- في نهاية الربع الأول، مع مرور 25 في المائة من العام، بلغت النفقات الفعلية لدعم البرامج والإدارة 20 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة في الأساس و22 في المائة من خطة استخدام دعم البرامج والإدارة؛ ومقارنة بعدد الوظائف المكافئة بدوام كامل المقررة في الأساس، كان هناك 47 وظيفة محددة المدة أقل تم شغلها، ولكن كان هناك 38 موظفا أكثر يعقود قصيرة الأجل. ولوحظ انخفاض مستويات الإنفاق في جميع الوحدات التنظيمية ومعظم فئات التكاليف، مع أكبر انخفاض في الإنفاق في تكاليف الموظفين وتكاليف العاملين الأخرى والسفر ومعدات تكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من أنه لا يتم تكبد جميع النفقات بالتساوي على مدار العام، فإن مستوى الإنفاق في الربع الأول يشير إلى أن تدابير احتواء التكاليف بدأت تؤتي ثمارها.

3-3 حالة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

34- يسجل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الفروق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ومصروفات دعم البرامج والإدارة في البرنامج للفترة المالية. ويعمل الرصيد كشبكة أمان لتغطية مخاطر نقص الإيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة اللازمة لتغطية نفقات دعم البرامج والإدارة. انتهت الفترة المالية لعام 2024، وتغيرت بيئة المساهمات منذ إعداد خطة الإدارة للفترة 2025-2027. وكانت المساهمات الفعلية في عام 2024 أعلى من المتوقع بقيمة بلغت 1.8 مليار دولار أمريكي، وكانت نفقات دعم البرامج والإدارة أقل من ميزانية دعم البرامج والإدارة التي تمت الموافقة عليها. ونتيجة لذلك، فإن رصيد الميزانية المحدث لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة كان في 1 يناير/كانون الثاني 2025 أعلى من المتوقع بمقدار 187 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، خُفضت توقعات المساهمات لعام 2025 إلى 6.4 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى خفض الإيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقعة بمقدار 92 مليون دولار أمريكي. وعلى افتراض أنه تم إنفاق ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة بالكامل كما تمت الموافقة عليها في الأساس، فإن رصيد ميزانية حساب تسوية دعم البرامج والإدارة المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 سيبلغ 321 مليون دولار أمريكي. ويمكن أن يكون الرصيد الختامي أعلى إذا تحققت تدابير احتواء التكاليف وحقق البرنامج خطة الاستخدام لعام 2025 البالغة 432 مليون دولار أمريكي.

الجدول 2-3: توقعات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (مليون دولار أمريكي)		
التوقعات المحدثة	التوقعات في خطة الإدارة للفترة 2027-2025	
430.4	289.1	رصيد ميزانية حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 1 يناير/كانون الثاني 2025*
370.8	463.0	الدخل المتوقع من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة
(480.0)	(480.0)	ميزانية دعم البرامج والإدارة التي تمت الموافقة عليها
321.2	272.1	رصيد الميزانية المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
200.0	200.0	هدف حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل 5 أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2025)
80.0	80.0	الحد الأدنى لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2025)

بلغ رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 1 يناير/كانون الثاني 2025 ما مقداره 430.4 مليون دولار أمريكي على أساس الميزانية. ويعكس الرصيد الختامي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة الوارد في الكشف المالية لعام 2024، والبالغ 457.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، مطروحا منه 22.8 مليون دولار أمريكي من أوامر الشراء المفتوحة من ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 المرحلة إلى عام 2025، وكذلك مطروحا منه حصة عام 2025 من المبادرات المؤسسية الحاسمة المعتمدة بموجب خطة الإدارة للفترة 2024-2026، البالغة 3.9 مليون دولار أمريكي.

35- تمت الموافقة في خطة الإدارة للفترة 2027-2025 على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية العجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة. ونظرا لتقلب توقعات المساهمات والإطار الزمني اللازم لخفض التكاليف الثابتة، لا يدرج البرنامج أي مقترحات جديدة لاستخدام هذا الحساب في عام 2025.

4- الاستخدامات المقترحة للجزء غير المخصص من الصندوق العام

1-4 حالة الجزء غير المخصص من الصندوق العام

36- يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الجزء غير المخصص من الصندوق العام للبرنامج في إيرادات الاستثمار المتأتمية من الأرصدة النقدية وإيرادات النقد الأجنبي من معاملات الخزنة، والتي تودع في الصندوق العام على أنها إيرادات متنوعة وفقاً للمادة 11-3 من النظام المالي. وعلى مر السنين، استخدم البرنامج الصندوق العام للاستثمارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز قدرات البرنامج وآليات تدبير الموارد والتمويل الخاصة به. وتشمل الأمثلة على المخصصات التي وافق عليها المجلس في السابق تعزيز شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، وتمويل حساب الاستجابة العاجلة، وتجديد موارد صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، وإنشاء صندوق التحول لتغيير الحياة، ومؤخراً، التمويل اللازم لتنفيذ نموذج جمع الأموال من الأفراد.

37- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ الرصيد الختامي للجزء غير المخصص من الصندوق العام 480.8 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من الانخفاض في الإيرادات المتوقعة، الذي يأخذ بعين الاعتبار انخفاض مستويات الاستثمار وانخفاض أسعار الفائدة، فإنه من المتوقع أن يظل الرصيد سليماً. وبالتالي، فإن الإدارة تقترح تخصيص مخصصات استراتيجية من الصندوق العام على النحو التالي:

- 40 مليون دولار أمريكي لتجديد موارد شبكة أمان المكاتب القطرية؛
- 40 مليون دولار أمريكي للتكاليف المرتبطة بإدارة القوة العاملة في المقر العالمي؛
- 70 مليون دولار أمريكي لضخ رأس المال لمرة واحدة للتأمين الذاتي ضد المخاطر التشغيلية "شركة التأمين الاحتكارية".

38- وكما هو مبين في الجدول 1-4، في ما يتعلق بالإيرادات المتوقعة المحدثة والمخصصات الجديدة المقترحة، سيبلغ الرصيد في الجزء غير المخصص من الصندوق العام 307 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وهو تقريباً ضعف الرصيد الحصيف البالغ 150 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1-4: الرصيد المتوقع للجزء غير المخصص من الصندوق العام (مليون دولار أمريكي)		
خطة الإدارة الأصلية لعام 2025	خطة الإدارة المحدثة لعام 2025	
414.0	480.8	الرصيد في 1 يناير/كانون الثاني 2025
155.0	121.1	الإيرادات المتوقعة لعام 2025
154.8	154.8	استخدامات عام 2025 التي تمت الموافقة عليها من قبل*
	150.0	الاستخدامات الجديدة المقترحة
	40.0	شبكة أمان المكاتب القطرية
	40.0	إدارة القوة العاملة
	70.0	تجديد موارد التأمين ضد المخاطر التشغيلية
414.2	297.1	الرصيد المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
150.0	150.0	الرصيد الحصيف

* تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة – 75 مليون دولار أمريكي؛ المبادرات المؤسسية الحاسمة – 30.4 مليون دولار أمريكي؛ نموذج جمع الأموال من الأفراد – 20 مليون دولار أمريكي؛ إدارة القوة العاملة – 20 مليون دولار أمريكي؛ صندوق التأمين الصحي – 7 ملايين دولار أمريكي؛ إدارة الخزنة – 2.4 مليون دولار أمريكي.

2-4 شبكة أمان المكاتب القطرية

- 39- في خطة الإدارة للفترة 2024-2026، وافق المجلس على تخصيص 85 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام ليكون بمثابة شبكة أمان للمكاتب القطرية التي تعمل على التكيف مع انخفاض مستويات الموارد. وجرى تخصيص 60.3 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ الإجمالي في عام 2024، و2.4 مليون دولار أمريكي في أوائل عام 2025، مما خلف رصيداً حالياً قدره 22.3 مليون دولار أمريكي. وجرى توجيه نصف المخصصات لغاية الآن لدعم خطط عمل الضمانات، بما في ذلك في مجالات إدارة الهوية والاستهداف وجودة البيانات؛ وغطى الربع التكاليف التي يتكبدها الشركاء المتعاونون لسد الفجوات؛ في ما غطى الجزء المتبقي تكاليف مواءمة ملاك الموظفين والتكاليف التشغيلية الثابتة مثل الإيجار.
- 40- وفي أعقاب الموافقة على خطة الإدارة للفترة 2025-2027، انخفضت توقعات المساهمات العالمية للبرنامج بنسبة 20 في المائة. وسيكون لذلك آثار مباشرة على معظم المكاتب القطرية وسيؤدي إلى تقليص العمليات وخفض القوى العاملة المحلية. وبغية الحفاظ على مستويات مماثلة من الدعم للمكاتب القطرية في حين تتكيف مع انخفاض مستوى الموارد، يقترح البرنامج تخصيص 40 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتجديد موارد الشبكة أمان المكاتب القطرية.
- 41- وكما كان الحال في عام 2024، ستستند مخصصات المكاتب القطرية إلى معايير تحديد الأولويات المبينة في خطة الإدارة للفترة 2024-2026. وبموجب هذه المعايير، ستُعطى الأولوية لأنشطة المكاتب القطرية التي تدعم معايير المساعدة وتتبع قواعد الضمان وتستهدف المستفيدين بفعالية في ظل محدودية الموارد. كما ستُعطى الأولوية لدعم عمليات إعادة هيكلة القوة العاملة المحلية، وتنفيذ تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف، وتغطية التكاليف الثابتة أثناء عملية تقليص الحجم أو عند حدوث فجوات في التمويل.
- 42- وستوجه الأموال من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية ولكنها لن تستخدم للتحويلات الغذائية أو النقدية المباشرة، أو لأنشطة البرامج مثل تعزيز القدرات، أو لتقديم الخدمات. وستتطلب جميع المخصصات موافقة المديرية التنفيذية، باستخدام هياكل حوكمة الميزانية القائمة بحسب الاقتضاء.

3-4 إدارة القوة العاملة

- 43- في سياق انخفاض التمويل المقدم للبرنامج، وإقراراً بالحاجة إلى ضمان الإمكانات الملائمة واستمرار القدرة على تنفيذ العمليات الحاسمة، قام البرنامج بتمديد وتوسيع نطاق الكثير من المبادرات التي تهدف إلى مواءمة القوة العاملة وتحقيق استقرارها نظراً إلى مستوى التمويل المنخفض. وستؤثر هذه الجهود على الموظفين العاملين بموجب جميع أنواع العقود وعلى جميع مستويات المنظمة. وتتضمن الإجراءات التي تهدف إلى خفض تكاليف الموظفين، على سبيل المثال لا الحصر، إلغاء التعيينات الجديدة، وإلغاء الوظائف وإعادة توزيع الموظفين غير المكلفين، وتأخير ترقية الوظائف، وإنهاء العقود. ويتلقى الموظفون والمديرون الدعم طوال هذه العملية من خلال الاتصالات المستهدفة، وبرنامج لدعم الموظفين، والموارد الأخرى.
- 44- وتعتبر التدابير المتخذة في عام 2025 ضرورية لتحقيق وفورات في تكاليف دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة في عام 2025 وبدء عام 2026 بقوة عاملة تتناسب مع التمويل المتوقع البالغ 6.4 مليار دولار أمريكي. وطوال عام 2025، سيواصل البرنامج تقييم الآثار المترتبة على الوضع المتغير للتمويل ورصد التدابير المتخذة لتسترشد بها التعديلات أو التدابير الإضافية التي قد تكون لازمة لتحقيق استقرار القوة العاملة.
- 45- وفي فبراير/شباط 2025، قام البرنامج بتمديد إيقاف التوظيف الذي كان قد بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2023 في المقر العالمي وتم توسيع نطاقه ليشمل جميع العمليات في جميع أنحاء العالم. وتقتصر أي استثناءات لذلك بشكل صارم على الأنشطة ذات الأهمية الحاسمة للمهام وحالات الطوارئ المؤسسية. ومن شأن إيقاف التوظيف الممتد والواسع النطاق أن يمنح البرنامج وقتاً إضافياً لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التوظيف تماشياً مع بيئة التمويل المتغيرة. وسيظل هذا الإيقاف قائماً حتى إشعار آخر.
- 46- وفي إطار إتاحة وقت إضافي لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التوظيف وتقييم هياكل ملاك الموظفين، فقد تم تمديد الفترة الانتقالية لتنفيذ إطار التوظيف في البرنامج لسنة واحدة حتى نهاية عام 2026. أُطلق إطار التوظيف في عام 2021 لضمان مواءمة شروط العقود بشكل أفضل مع نوع ومدة الدور المؤدى، ولا سيما في الحالات التي استخدمت فيها عقود قصيرة الأجل لتلبية

احتياجات طويلة الأجل. وقد اتخذ قرار تمديد الفترة الانتقالية إدراكا للسياق العالمي الراهن حيث لا يسمح وضع المنظمة لها بالدخول في التزامات طويلة الأجل تجاه الموظفين.

47- وفي عام 2024، قام البرنامج بوضع وإصدار إطار مخصص يقدم توجيهات ملموسة تتعلق بإلغاء الوظائف في المقر العالمي، كما وافق على تدابير خاصة للموظفين الوطنيين في الميدان الذين تأثرت عقودهم بتخفيض عدد الموظفين. وبالاستناد إلى متطلبات المواءمة الإضافية المتوقعة، وبتطبيق الدروس المستفادة في عام 2024، تم تحديث الإطار المخصص والتدابير الخاصة وتمديدتهما حتى نهاية عام 2025.

48- عندما لا يكلف الموظفون الدوليون من الفئة الفنية الذين يعملون على أساس التناوب بوظيفة ما، سيتم الاحتفاظ بهم على جدول المرتبات لفترة تصل إلى 12 شهرا ريثما يتقدمون بطلبات لوظائف من خلال عملية إعادة التكليف. ومن شأن ذلك ضمان أن يحتفظ البرنامج بقوة عمل ماهرة وذات خبرة وأن تكون لديه القدرة الداخلية على تلبية متطلبات القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة في حالات الطوارئ. وتُبذل جهود ملموسة لنشر الموظفين غير المكلفين على المستوى العالمي في مهام مؤقتة للاستفادة من إمكاناتهم وقدراتهم في الأنشطة ذات الأولوية.

49- خلال عام 2025، سيعرض البرنامج عمليات إنهاء خدمة متفق عليها مخصصة، مع معايير أهلية أوسع نطاقا من تلك التي كانت تعرض في الماضي، وذلك لتمكين شريحة أوسع من الموظفين من التقدم بطلبات. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك زيادة تدريجية في عدم تجديد العقود القصيرة الأجل للانتقال إلى عام 2026. ويهدف هذان التدبيران بشكل خاص إلى تقليل حجم القوة العاملة من العاملين الفنيين قبل اللجوء إلى تدابير أخرى.

50- وهناك عدة مصادر تمويل لتغطية تكاليف مواءمة القوة العاملة، بما يتماشى مع التوقعات المستقبلية لتمويل البرنامج. وفي حالة الموظفين المحليين في المكاتب القطرية، تتم تغطية التكاليف من المستحقات، والمبادرة المؤسسية الحاسمة المتمثلة بصندوق تعويضات انتهاء الخدمة، والخطط الاستراتيجية القطرية، وشبكة الأمان للمكاتب القطرية. وبالنسبة لجميع الموظفين الدوليين من الفئة الفنية في جميع أنحاء العالم والموظفين المحليين في المقر العالمي، تتم تغطية التكاليف من بدل مدمج في التكاليف المعيارية للوظائف و20 مليون دولار أمريكي مخصصة من الجزء غير المخصص من الصندوق العام على النحو المعتمد في خطة الإدارة للفترة 2025-2027. واستند طلب مبلغ 20 مليون دولار أمريكي إلى الهدف المتمثل في مواءمة الموظفين الدوليين من الفئة الفنية في جميع أنحاء العالم والموظفين المحليين في المقر العالمي مع مستوى تمويل مستقر قدره 8 مليارات دولار أمريكي، مع استخدام التكاليف لتمويل مزيج من عدد أعلى من المعتاد من الموظفين الدوليين من الفئة الفنية غير المكلفين ومدفوعات إنهاء الخدمة.

51- ونظرا لتراجع توقعات التمويل وتوقع استقراره عند 6.4 مليار دولار أمريكي خلال السنوات القليلة المقبلة، سيتعين خفض عدد الموظفين في جميع فئات التكاليف، وسيجاوز عدد الموظفين الدوليين من الفئة الفنية غير المكلفين التوقعات الأولية. ويُقترح تخصيص مبلغ 40 مليون دولار أمريكي لتمويل التكاليف المرتبطة بخفض القوة العاملة في المقر العالمي بما في ذلك تكاليف إدارة خفض عدد الموظفين. ويمكن أن يغطي هذا المبلغ تكاليف ما يقرب من 400 موظف غير مكلف لمدة ستة أشهر، ومدفوعات إنهاء خدمة ما يقرب من 325 موظفا، أو كليهما معا لعدد أقل من الموظفين. وقد لا يتم استخدام المبلغ الذي شهد زيادة بالكامل في عام 2025، وسيكون متاحا لتغطية تكاليف مماثلة في عام 2026، مما يسمح بإجراء عملية إعادة هيكلة القوة العاملة وإدارتها.

4-4 تجديد موارد التأمين الاحتكاري

52- يدير البرنامج التأمين على الشحنات الخاصة به من خلال خطة الاحتفاظ بالتأمين الذاتي، المعروفة باسم "شركة التأمين الاحتكارية". وتعمل شركة التأمين الاحتكارية بوصفها شركة تأمين، حيث تقوم بتحصيل الأقساط، ودفع المطالبات، وترتيب إعادة التأمين، والعمل على عمليات الاسترداد من الأطراف الثالثة المسؤولة. وتُدار أنشطتها المالية من خلال حساب خاص مكرس، تُسجل فيه إيرادات الأقساط والمبالغ المستردة والمصروفات والأصول والخصوم وإيرادات الاستثمارات.

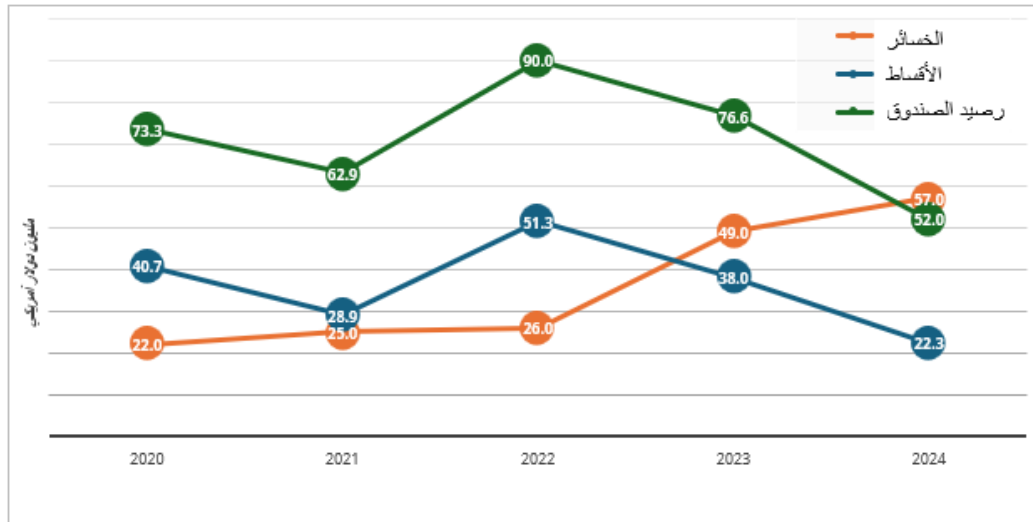
53- وفي عام 2017، تم توسيع نطاق تغطية شركة التأمين الاحتكارية بحيث تصبح السلع مؤمنة من وقت استلام البرنامج لها إلى وقت تسليمها إلى الحكومات أو الشركاء أو توزيعها على المستفيدين. كما تم توسيع نطاق التغطية لتشمل الخسائر التي عادة ما

تكون غير مشمولة بتأمين جهات التأمين التجارية، مثل تلك المرتبطة بالحرب البرية.³ وأدت هذه التغييرات إلى زيادات كبيرة في حافظة مخاطر شركة التأمين الاحتكارية. وعلى الرغم من ذلك، قدمت شركة التأمين الاحتكارية باستمرار تغطية مرنة بأقساط منخفضة وضمنت تسوية سريعة للمطالبات،⁴ مما قلل إلى أدنى حد من توقف العمليات. وعندما تتراكم لدى شركة التأمين الاحتكارية مبالغ تتجاوز قيمتها ما تعتبره الأمانة ضرورياً لتشغيلها، تُحوّل المبالغ الفائضة إلى البرنامج لاستخدامات أخرى، رهنا بموافقة المجلس. وجرى آخر تحويل من هذا النوع، بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، في عام 2021، حيث وجهت الأموال إلى حساب الاستجابة العاجلة.⁵

54- وعلى الرغم من أن شركة التأمين الاحتكارية تعيد تأمين مخاطر خارجيا، فإنها تحتفظ بشكل كامل بمخاطر معينة، مثل تلك المرتبطة بالنزاع البري، لأنها عادة ما لا تكون مشمولة بتغطية التأمين التجاري المعياري.⁶ وفي يونيو/حزيران 2023، أبلغت الأمانة المجلس عن احتمال وجود حاجة لتجديد الموارد لتغطية الخسائر المتوقعة المرتبطة بالحرب في السودان.⁷ وفي نهاية المطاف، وصلت هذه الخسائر إلى 37 مليون دولار أمريكي لذلك العام، وتمكنت شركة التأمين الاحتكارية من الوفاء بالتزاماتها لعام 2023 بسبب وجود رأس مال كاف لديها، وبالتالي، لم يكن من الضروري القيام بتجديد الموارد.

55- وتواجه شركة التأمين الاحتكارية الآن انخفاضاً كبيراً في كفاية رأس مالها. حيث إن ملاءتها المالية – أي قدرتها على تلبية الالتزامات الطويلة الأجل واستيعاب الخسائر غير المتوقعة – قد تأكلت بفعل الخسائر غير المسبقة المرتبطة بالحروب نظراً للأحداث الجيوسياسية في العامين المنصرمين، إلى جانب انخفاض إيرادات الأقساط، والذي يعزى إلى تحديات التمويل التي تواجهها الأمانة والتي من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض مستويات الأنشطة التشغيلية. كما ساهمت عوامل تشغيلية أخرى في زيادة الخسائر، مثل رفض بعض السلطات للسلع، والقيود الأمنية التي تحد من إمكانية الوصول، وتأخر التنفيذ في عدد من العمليات (الشكل 4).

الشكل 4: خطة التأمين الذاتي الاحتكاري: الخسائر والأقساط وأرصدة الصناديق



56- وفي الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022 بلغ متوسط الخسائر السنوية حوالي 20 مليون دولار أمريكي (الشكل 5). وفي عام 2023، ارتفعت الخسائر العالمية إلى 49 مليون دولار أمريكي، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الخسائر المرتبطة بالنزاع في السودان. وفي عام 2024، ارتفعت الخسائر أيضاً لتصل إلى حوالي 57 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك مدفوعاً بالأحداث المتعلقة بالنزاع في قطاع غزة وميانمار والسودان والجمهورية العربية السورية. وفي الشهرين الأولين من

³ خطة البرنامج للإدارة (2020-2018). (WFP/EB.2/2017/5-A/1/Rev.1).

⁴ تتم تسوية المطالبات بالتعويض عن الخسائر التي لا يتم الاستفسار بشأنها على أساس ربع سنوي.

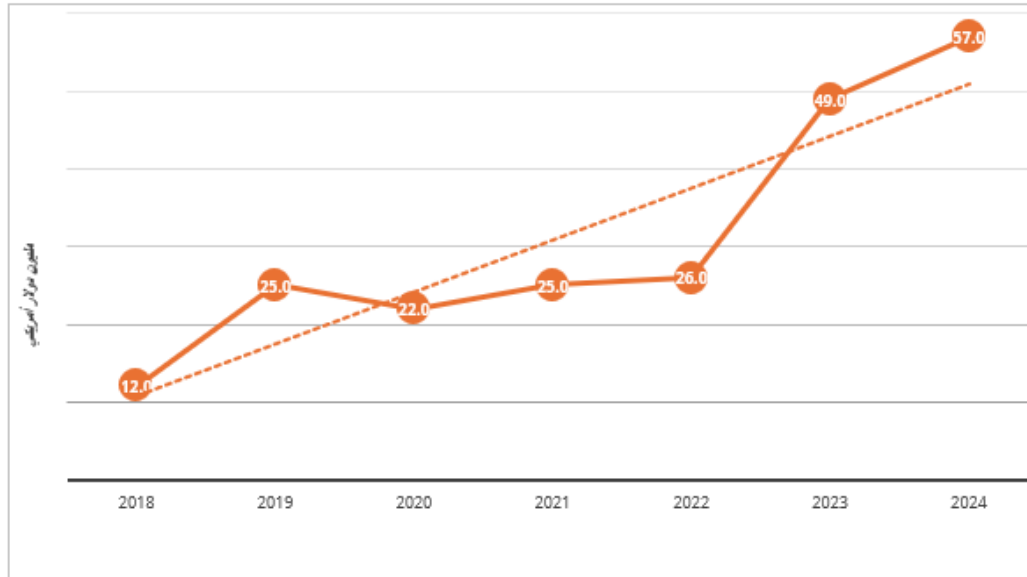
⁵ قرارات وتوصيات الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021 (WFP/EB.A/2021/13)، "استخدام فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي".

⁶ تعمل الأمانة على استكشاف خيارات أخرى للتغطية.

⁷ استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2023/6-J/1).

عام 2025 فقط، تُكبدت خسائر بقيمة تفوق 20 مليون دولار أمريكي من السلع في مناطق النزاع، وبالتحديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقطاع غزة.

الشكل 5: الخسائر التاريخية للفترة 2018-2024 (مليون دولار أمريكي)



57- وفي حين أن شركة التأمين الاحتكارية تعتمد حدودا للمسؤوليات العامة تضع سقفا للمبالغ التي يمكنها دفعها لفئات محددة من الخسائر،⁸ فإنها تسعى جاهدة لتسوية جميع المطالبات الشرعية إذا سمح التمويل بذلك. ويتعين شطب أي خسائر لا يسدها التأمين تماشيا مع المبادئ التوجيهية للأنحة المالية للبرنامج. وفي هذه الحالات، لا يكون بمقدور المكاتب القطرية تنفيذ برامجها بشكل كامل وستعاني من عجز يعادل الخسائر، التي تستوعبها البرامج القطرية. وتعتبر آلية وضع سقف لفئات خسائر محددة الملائد الأخير، حيث يؤدي عدم القدرة على التنبؤ بالخسائر في البلدان وفي مراحل مختلفة من السنة إلى تعقيد التسوية المنصفة للمطالبات.

58- ولضمان السلامة المالية لشركة التأمين الاحتكارية واستدامتها على الأجل الطويل، تستكشف الأمانة اتخاذ تدابير إضافية لحماية ملاءتها المالية. واكتسب هذا الأمر أهمية متزايدة بسبب التقلبات في الخسائر وعدم القدرة على التنبؤ بها، والضغط المحتمل الناجم عن المطالبات العالية القيمة، والقيود الحالية على تدفقات الأقساط، ولا سيما مع انخفاض أحجام الشحنات. وبغية التخفيف من أثر هذه المخاطر، تقيم الأمانة خيارات من قبيل تأمين ترتيبات بديلة لإعادة التأمين للحماية من الخسائر في المناطق المعرضة بشكل كبير للمخاطر، واستعراض مدى كفاية معدلات الأقساط المفروضة على البرنامج لضمان مواءمتها مع المخاطر الفعلية التي يتم التأمين ضدها.

59- وتنعكس زيادة تواتر وفداحة الخسائر المرتبطة بالنزاعات البيئية الجيوسياسية العالمية المتدهورة، حيث تدل كل المؤشرات على استمرار هذا الاتجاه. واستجابة لذلك، وللمخاطر الأخرى، أجرت الأمانة تقييم الملاءة المالية الكلية لتحديد احتياجات التمويل لشركة التأمين الاحتكارية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ويعتبر التقييم جزءا أساسيا من استراتيجية تسخير

⁸ يبلغ سقف حدود شركة التأمين الاحتكارية حاليا:

- (أ) 25 مليون دولار أمريكي في أي حادثة واحدة وفي المجموع السنوي في ما يتعلق بالخسائر والأضرار الناجمة عن الإضرابات وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية والحرب على الأرض؛
- (ب) 20 مليون دولار أمريكي لأي حادثة فردية، وللإجمالي السنوي المتعلق بالخسائر والأضرار الناجمة عن التعينة أو التحضير غير الكافيين أو غير الملائمين للموضوع المؤمن عليه، أو النقصنة الكامنة فيه أو طبيعته، وعيوب المنتج مهما كانت طبيعتها؛
- (ج) 4 ملايين دولار أمريكي لأي حادثة فردية، وللإجمالي السنوي في ما يتعلق بالخسائر أو الأضرار الناجمة عن التأخير أو التخزين المطول مما يؤدي إلى انتهاء صلاحية السلع.

الأعمال وعملية التخطيط في شركة التأمين الاحتكارية، ويجرى بانتظام أو عند وقوع خسائر فادحة. ويراعي التعرض التاريخي وملامح المخاطر المحددة على مدى أفق زمني مستقبلي.

60- وفي أعقاب الحادثة التي وقعت في السودان في عام 2023، نظمت الأمانة تقييمها للمخاطر واحتياجاتها في ما يتعلق بالملاءة المالية الكلية، حيث قدرت أن شركة التأمين الاحتكارية سوف تحتاج إلى 72 مليون دولار أمريكي كحد أدنى لرأس مالها. ومذاك الحين، ومع زيادة تواتر وقوع حوادث الخسائر الناجمة عن النزاعات، والتوقعات القائلة بوقوع ما لا يقل عن حادثين من هذا القبيل سنوياً، حدثت الأمانة تقييم الملائة المالية الكلية المنتظم الخاص بها – الذي تم استعراضه والتحقق من صحته من قبل ائتوايين خارجيين – وتقدر أن شركة التأمين الاحتكارية ستحتاج إلى 118 مليون دولار أمريكي في عام 2025، و137 مليون دولار أمريكي في عام 2027، و139 مليون دولار أمريكي في عام 2029 للوفاء بالتزاماتها.

61- ولضمان استمرار الملاءة المالية لشركة التأمين الاحتكارية وقدرتها على دعم العمليات الحاسمة للبرنامج في البيئات المتقلبة، تقترح الأمانة ضخ رأس مال لمرة واحدة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام. ويرتبط تجديد الموارد هذا بالمخاطر القائمة المتعلقة بشركة التأمين الاحتكارية وليس بالمخاطر الإضافية التي وافق عليها المجلس في عام 2024.⁹

⁹ "قرارات وتوصيات الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024" (WFP/EB.2/2024/12).